

في تفحص بديهية برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني

شان التقرير بكل الخيارات الوطنية. وفي المحصلة فإن ذلك التحول، إنذار، حصل بصورة فجائية وفوقية وقسرية ومن دون تمهيد ثقافي مسبق، وبدليل الحديث بداية عن إقامة "سلطة" على أي أرض يجري تحريرها مروراً باعتبار ذلك مجرد برنامج مرحلي (تكتيكي)، من دون ارتباط برؤية فلسطينية لطبيعة الحل النهائي، وصولاً إلى طرح فكرة دولتين لشعبين بالارتباط مع حل قضية اللاجئين على أساس القرار 194.

رابعاً، فوق كل ما تقدم، فإن دعاء التمسك بما يسمى ببرنامج الإجماع الوطني (دولة في الضفة والقطاع) يتناسون، أو يتجاهلون، عن نية حسنة أو من دون ذلك، أن ثمة طبقات سميكة ذاتية أضحت تحيط أو تحيط ذلك الخيار، وذلك بمعزل عن الموقف الإسرائيلي والأميركي، ومن دون ذكر الوقائع التي رسختها إسرائيل على الأرض.

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

في فترة الأزمات والاختلافات والانقسامات الفلسطينية يشهر البعض فكرة مفادها ضرورة التمسك بـ"برنامج الإجماع الوطني"، وملخصه التمسك بخيار إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وكان ذلك البرنامج منزل، أو مقدس، أو بديهية يفترض التمسك بها، من دون أي مراجعة، أو نقد، وبمعزل عن تغيرات الواقع، وحتى بغض النظر عن انسداد الأفق أمام هكذا خيار. لذا ثمة العديد من الملاحظات على تلك الفكرة، أهمها:

أولاً، لقد مرت على هذا الخيار 46 عاماً (منذ إقرار النقاط العشر في المجلس الوطني الفلسطيني 1974)، ومزت على اتفاق أوسلو (1993) قرابة الثلاثة عقود، وهو أقل بكثير من سابقه، إلا أن شيئاً من ذلك البرنامج لم يتحقق. مفهوم أن إسرائيل والولايات المتحدة هما من عاقتنا ذلك، لكن المسؤولية تقع على الذين توهموا أن هاتين الدولتين ستقومان بتقديم ما يريدونه، بالحوار والمفاوضات، على طبق من فضة! السؤال الآن للذين يتمترسون وراء خيار القيادة الفلسطينية: كم 46 سنة يفترض أن تمر حتى تقتنعوا أن ذلك البرنامج لن يتحقق ولن تستجيب له إسرائيل في المفاوضات، بخاصة وأن الواقع على مر تلك السنين تغير، بانتشار المستوطنات والحوجز والجدار الفاصل وتعزيز هيمنة إسرائيل على كل نواحي الحياة في الضفة، وإخراجها غزة المحاصرة من المعادلات؟

ثانياً، جدر التذكير بأن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت انطلقت أواخر الستينات، أي قبل احتلال الضفة وكان هدفها تحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية، وأن تلك الحركة، آنذاك، لم تطرح في برنامجها إقامة دولة في الضفة وغزة، اللتين كانتا خارج سيطرة الإسرائيلية (غزة مع مصر، والضفة مع الأردن).

إضافة إلى ما تقدم فإن ما يلفت الانتباه أن الحركة الوطنية الفلسطينية بعد عشرة أعوام على احتلال الضفة وغزة (في الدورة 13 للمجلس الوطني 1977) أكدت على الآتي: "تنازل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ضمن الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني".

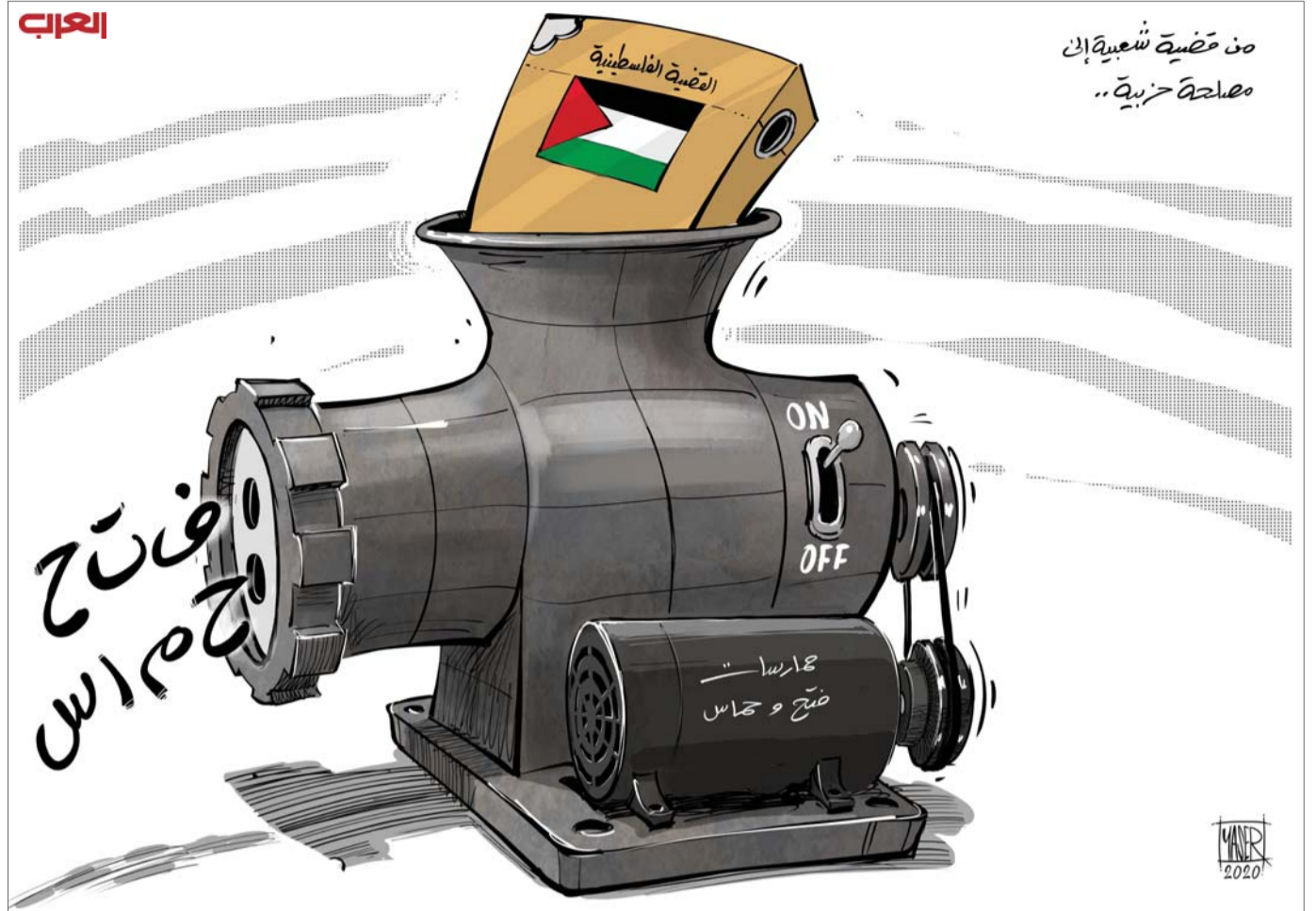
فإن يضعنا ذلك مثلاً، إزاء كيان أوسلو وتبعاته، أو إزاء البرنامج المحلي ذاته من الناحية العملية؟

ثالثاً، فوق ما تقدم فإن دعاء ذلك الخيار يتناسون الطريقة التي تم بها تمرير ذلك الخيار، واعتماده كبرنامج إجماع وطني، في حينه، إذ التحول نحو البرنامج المحلي، أي من الصراع على ملف 48 إلى الصراع على ملف 67، بدأ من الدورة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني (1974)، الذي أتى للتمائل مع النظامين الدولي والعربي (بعد حرب تشرين الأول - أكتوبر 1973)، أكثر مما أتى نتيجة الاستجابة لتطورات العملية الوطنية الفلسطينية في الصراع ضد إسرائيل.

هذا أولاً، ثانياً، يفترض التذكير هنا بأن هذا البرنامج لم يحصل على إجماع الفلسطينيين، وحتى إن "فتح"، أكبر الفصائل الفلسطينية، والتي تبوّأت مكانة القيادة في الكفاح الفلسطيني، لم تقر البرنامج المحلي في مؤتمرها الرابع (عقد في دمشق 1980)، فقط تم إقراره في مؤتمرها السادس (تونس 1988)، في الشروط التي وجدت فيها تلك الحركة بعد الخروج من لبنان (1982).

وتم تمرير ذلك البرنامج، في حينه، من قبل القيادة في المجلس الوطني الفلسطيني (1974)، مع معرفتنا بطريقة تركيب تلك القيادة لذلك المجلس (بالتعيين)، ومدى هيمنتها عليه (بغض النظر عن رأينا بهذا التحول سلماً أو إيجاباً، رفضاً أو قبولاً)، علماً أن معظم الفصائل رفضته، وبعضها جمد عضويته في المجلس الوطني.

كل ذلك للتذكير بكيفية صوغ الخيارات وكيفية تقرير السياسات في البيت الفلسطيني، وذات الأمر جرى في اتفاق أوسلو (1993) الذي تم من وراء الشعب الفلسطيني، وهو ما يجري في



قائمة فتح وحماس المشتركة: رب ضارة نافعة

إلا التهاويم والافتراضات التي لا تملك أسس الأزمات، ولا تملك أسس سببها لمعالجتها.

والقوالب التي قولبت خياراتها صارت هي نفسها عائقاً، شيء يشبه ارتداء حذاء خشبي يحول دون نمو القدم، وهما لا تملكان سواء، ولا فكرياً بالخروج منه، ولا ابتداءً ورؤى جديدة للحل، ولا أدوات لفرضه، ولا خارطة طريق واضحة إليه، ولا أعتقدنا "جماهيرهما" بأن خياراتها هي الخيار الذي لا سبيل سواه.

وكل هذا مفيد، لكي يتم الرمي بهما خارج صناديق الانتخابات.

إنها فرصة للمستقلين، وللتيار الإصلاحي في حركة فتح، ولآخر يمكن أن ينشأ داخل تيارات غزة الإسلامية، وللناس كافة، أن ينظروا إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة على أنها فرصتهم لقول كلمة الحق. ولكن ليس للرد على الفشل فقط، وإنما لبناء قوة تغيير.

هذه القوة إذا ما التامت على نفسها، فإنها تستطيع أن تقلب الطاولة على أهل الانقسام، لتعود تقدم الشعب الفلسطيني نفسه بقوة قائدة لمسار جديد.

وهناك رئيس محتمل، هو الأسير مروان البرغوثي، الذي يستطيع حتى وهو في سجنه، أن يعيد وضع الضمان في نصابها، وأن يعيد القضية إلى أهلها ويخرجها من مكاتب الشلل.

القيادي الفلسطيني محمد دحلان حتى وإن بدأ نائياً ومتحففاً، فإنه يملك القدرة على تحريك المياه الراكدة، وعلى الخروج من المستنقع الضحل الذي دخلته المفاوضات مع إسرائيل.

سواء دخلت فتح الرسمية في قائمة مشتركة مع حماس، أم لم تدخل، فإن قائمة الفشل قائمة، و"رب ضارة نافعة". فالذين يريدون أن يحولوا الديمقراطية إلى حمار يركبوه، ينقص قدرتهم على تقديم خيارات وبدائل واقعية ومقنعة، يمكنهم أن يتحالفوا على ركوب الحمار، إلا أنه لن يوصلهم إلى الهدف المنشود: البقاء في السلطة إلى الأبد.

الديمقراطية هي أداة لصناعة خيارات يُفاضل في ما بينها الناس، والناس ليسوا بلا عقول لكي "يجربوا المحرب". لقد عرفوا ما معنى الفشل، وراوه رؤيا العين في منازلهم التي تهدمت، وأرضهم التي نُهبَت، ولقمة عيشهم التي سُرقَت.

سيقولون لمناضلي الحركتين السلطويتين: شكراً، لقد قطعتم ما استطعتم، وأن أوان التغيير. وعلى نحو ما كان الفشل فاقعاً والطريق مسدوداً، فإن التغيير نفسه يمكن أن يأتي فاقعاً بجراته على بناء إدارة مسؤولة، وعلى وضع خارطة طريق أخرى، وعلى الخروج من المستنقع.

على بناء رؤية ناضجة لتسوية النزاع مع إسرائيل ولا حتى مواجهة جرائمها وأعمالها التوسعية.

ولقد كان ملفنا، أنهما عندما أعلنتا عن إنشاء قيادة مقاومة شعبية مشتركة، فقد انتهت هذه القيادة إلى بيان لم يحرك في مشاعر الناس شيئاً، وقشلت دعوتها إلى القيام بظاهرة ضد الاحتلال.

هذا الفشل لم تتم قراءته من جانب هاتين الحركتين على أنها لم تعودا تتمتعان بالثبات ولا بالثقة.

الفشل في إخراج مظهره، كان له معنى آخر، لم يتم فهمه أيضاً.

فالتظاهرات لا تخرج بقرار. إنها انفصال شعبي، عندما يتوفر له ما يبرره فإنه يندلع. ولكن سلطة المكاتب الثورية لا تزال تعتقد أنها قادرة على "تحريك الجماهير" بإشارة من أصبع. وهذا فيه من الاستخفاف ما فيه.

انطباع فوقه مثل هذا هو ما يشكل كل فهم هاتين الحركتين لدورهما في السلطة. ولقد ثبت أنه انطباع فارغ، وينطوي على شلل حتى في القدرة على التفكير.

وإن أنهما تريدان توجيه هامة لحق الناس في الاختيار، بتقل الإهانة للديمقراطية، فكل هذا مفيد. يقول المثل "هيك مضبطة، بدها هيك ختم". فلسطينان كهاتين، لا تستحقان إلا قائمة مشتركة، تجمع فشلها معاً، لتقدمه لـ"الجماهير" في قالب واحد، وحتى لو اختارت قيادتا الحركتين "الزول" بقائمتين منفصلتين، فالواقع بات هو نفسه ينظر إليهما على أنها قائمة فشل واحدة. ويكفي أنهما تفكران بما تفكران به، ليكون الأمر دالة على نقص قطع في القدرة على التفكير.

سياسياً، لا تملك هاتان الحركتان إلا الشعارات المهترئة؛ إلا المزاعم البطولية الوهمية.

ولئن بدا وكأنهما توجهان طعنة عصماء للديمقراطية، التي تتطلب تنافساً وتعديدية، فهذا آخر الهمم بالنسبة لهما.

التعددية في الديمقراطية هي، في الواقع، ليست سوى تعددية خيارات وبرامج وحلول، ويتعين على الناخب الفلسطيني أن يُفاضل في ما بينها، فينتخب من يعتقد أنه الأصوب.

حركتا فتح وحماس تريدان، بفكرة القائمة المشتركة، أن تلغيا المفاضلة. لتقولوا لكل ناخب "تريد فقوقسا، خذ فقوقسا، تريد خياراً، خذ فقوقسا". وهذا ما لا علاقة له بالديمقراطية، كما لا علاقة له باحترام إدارة الناخبين، كما أنه لن يقدمهما أمام العالم كشيء محترم.

ولكن ذلك ليس سوى خدعة. وهو خدعة للنفس قبل الآخرين. لأن إنتاج نظام محاصصة حزبية، كما أن تصوراتهما سوى أن يكرس الانقسام لا أن ينهيها.

الهدوء العفائية والسياسية والثقافية بين الحركتين أوسع من أن تترد. وتصوراتهما لسبب الكفاح ضد الاحتلال مختلفة، كما أن تصوراتهما لمسار المفاوضات مختلفة أيضاً.

بجملة واحدة: إنهما مختلفتان في كل شيء. وهو ما يجعل تحالفهما مجرد كذبة مفضوحة على النفس، ومحاولة بائسة لخداع الفلسطينيين.

الأغراض نفسها هزيلة. حركة حماس تريد من المفاوضات على قائمة مشتركة أن تظهر نفسها لإسرائيل أنها صارت أكثر اعتدالاً.

بينما تريد فتح أن تعود لتكسب شعبية فقدتها بالعودة إلى شيء من شعارات المقاومة. ولكن لا إسرائيل سوف تندفع باعتدال حماس، ولا الفلسطينيون سوف يندفعون ببطولات مقاومة وهمية.

مفهوم أكثر من ذلك، أن كلا الحركتين تريدان أن تحتفظا بالسلطة، لا أن تتركا مصيرهما يتقرر بأصوات الناخبين. فبافتراض أنهما تمتلكان كل أدوات الدعاية والحشد والتجنيد، فيوسعهما أن تحافظا كل على مركزها وتفوذها ومكاسب سلطتها.

علي الصراف
كاتب عراقي

طرفا الانقسام الفلسطيني هما نفسهما طرفا الفشل. وإن يزعمان دخول الانتخابات في قائمة مشتركة، فمن أجل أن يجمعا بين الأمرين: أن يكرسا الفشل، وأن يبقيا في السلطة.

الافتراض السائد لدى قيادتي حركة فتح وحركة حماس، هو أنهما تستطيعان أن تقتسما السلطة والفوز في ما بينهما، وفقاً لتناسبية تتفقان عليها، وأنهما تستطيعان بذلك أن تُنهيان الانقسام.

ولكن ذلك ليس سوى خدعة. وهو خدعة للنفس قبل الآخرين. لأن إنتاج نظام محاصصة حزبية، كما أن تصوراتهما سوى أن يكرس الانقسام لا أن ينهيها.

الهوة العفائية والسياسية والثقافية بين الحركتين أوسع من أن تترد. وتصوراتهما لسبب الكفاح ضد الاحتلال مختلفة، كما أن تصوراتهما لمسار المفاوضات مختلفة أيضاً.

بجملة واحدة: إنهما مختلفتان في كل شيء. وهو ما يجعل تحالفهما مجرد كذبة مفضوحة على النفس، ومحاولة بائسة لخداع الفلسطينيين.

الأغراض نفسها هزيلة. حركة حماس تريد من المفاوضات على قائمة مشتركة أن تظهر نفسها لإسرائيل أنها صارت أكثر اعتدالاً.

بينما تريد فتح أن تعود لتكسب شعبية فقدتها بالعودة إلى شيء من شعارات المقاومة. ولكن لا إسرائيل سوف تندفع باعتدال حماس، ولا الفلسطينيون سوف يندفعون ببطولات مقاومة وهمية.

مفهوم أكثر من ذلك، أن كلا الحركتين تريدان أن تحتفظا بالسلطة، لا أن تتركا مصيرهما يتقرر بأصوات الناخبين. فبافتراض أنهما تمتلكان كل أدوات الدعاية والحشد والتجنيد، فيوسعهما أن تحافظا كل على مركزها وتفوذها ومكاسب سلطتها.



دعاة التمسك بما يسمى ببرنامج الإجماع الوطني يتناسون عن نية حسنة أو سميكة ذاتية تحبط ذلك الخيار وذلك بمعزل عن الموقف الإسرائيلي والأميركي

ولعل أهم تلك الطبقات: أولاً، تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من كونها حركة تحرر إلى سلطة، في الضفة وغزة، إذ إن اعتبارات السلطة، بمكانتها وطبيعتها ومصالحها وامتيازاتها، غير اعتبارات حركة التحرر الوطني. ثانياً، وجود طبقة سياسية فلسطينية مهممة معنية باستمرار الواقع الراهن للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها ومكانتها، لاسيما مع حال الفساد في بنية السلطة، بحيث لم يعد بإمكانها، ولا برغبتها، حمل أي مهمات وطنية، مهما كان قدرها. وثالثاً، إن ظهور ذلك الخيار أدى إلى تشويش رؤية الفلسطينيين إلى نواتهم، وإلى كونهم شعبا واحداً، لاسيما مع الانزياح من الرواية الأساسية المتناسمة على النكبة (1948) إلى الرواية المتناسمة على أن الصراع بدأ مع احتلال الضفة وغزة (1967)، وكان إسرائيل أضحت استعمارية واستيطانية وعنصرية فقط منذ ذلك الوقت، وليس أنها قامت منذ البداية (1948) على هذا الأساس.

مراجعة ذلك الخيار، بعد كل ما مر به من تحولات وعواقب وتغرات، وبعد ما تمثل بتجربة أوسلو خصوصاً، باتت ضرورة لصوغ برنامج إجماع وطني حقا على أساس استعادة التطابق بين الأرض والشعب والقضية والحركة الوطنية، على نحو ما يحاول ملتقى فلسطين تعمله في وثائقه (www.palestineforum.net) باعتبار ذلك أساساً لتوليد رؤية وطنية جمعية جديدة، وأساساً لإعادة بناء الكيان السياسي الجمعي المحتمل في منظمة التحرير الفلسطينية.

على أي حال يفترض التأكيد أن الإجماع الوطني، بخاصة في حالة الشعب الفلسطيني، وفي مرحلة التحرير الوطني، وفي واقع التجزئة والتشتت، هو امر ضروري، وملح، وهو قضية وطنية كفاحية ووجودية، أيضاً.

بيد أن ذلك يفترض التأكيد، أيضاً، أن مسألة الإجماع الوطني لا يمكن اختصارها في توافق الكيانات السياسية، التي تعبر عن هذا الشعب، في كيان واحد، وفي رؤية سياسية واحدة، إذ إن المعنى هنا يتعلق برؤية الشعب لذاته، في ذاته، ولذاته، أيضاً، أي في إدراكه لذاته الجمعية كشعب، ولتاريخه، في الماضي والحاضر والمستقبل، ولحقوقه وهويته وسيربيته التاريخية.

هكذا، بناء على هذا التعريف يمكن للشعب أن يكون موحداً حتى لو اختلفت الكيانات السياسية التي تحاول التعبير عنه، بما يفيد بان وحدة الشعب هي الأساس، لأنه بذاته، أي بوجوده، وبحقوقه، هو الثابت، في حين أن تلك الكيانات يمكن أن تنشأ، وأن تختفي، ويمكن أن تصعد كما يمكن أن تهبط أو ينحسر نفوذها.